

فضيحة اسمها، سعد الرطيل!

- لماذا أفرج الإسرائيليون عن سعد حمدان الرطيل فى (٦) أغسطس ١٩٨٧، بعد أن كان من المقرر أن يقضى فى سجونهم (٢٥) عامًا من السجن والأشغال الشاقة؟!
- سعد الرطيل يرفض «مبادلتته» بمهرب الهيروين الإسرائيلى يوسف طحان؟!
- قالت صحيفة «أخبار اليوم» فى ٢٦ أغسطس ١٩٨٩م بأن الشرطة الإسرائيلية طلبت من اللواء الدكتور محمد فتحى عيىد، مدير إدارة مكافحة المخدرات فى مصر «استرداد ملف القضية أخطر مهربى المخدرات إلى مصر لمحاكمتهم فى إسرائيل»!!!

اسمه الرباعي: سعد محمد حمدان الرطيل، يقترب من عامه الخامس والستين، له سبعة أبناء، كلهم ولدوا مثله على أرض العريش، وكلهم كانوا مثله قد فقدوا الأمل فى أن تفرج عنه إسرائيل، فعقوبته هى الأشغال الشاقة «المؤبدة»، والتهمة هى قتل خمسة جنود إسرائيليين وبتر ساق قائدهم وكسر عموده الفقري!

كيف، !!؟

الذاكرة مكدودة، ومهدودة.

الذاكرة تعود حزينه إلى ما بعد الخامس من يونيو ١٩٦٧

تسترجع «سواد» الأيام التى احتلت فيها إسرائيل سيناء والعريش، أحس الرجل - وقتها - بأن إسرائيل تنتهج سياسة مخططة لإقتلاع البشر من جذورهم - لراء الأرض من مالکها، وبالذات الأراضى الواقعة بين رفح والعريش، وخصت لذلك نائب وزير إسرائيلى اسمه «أوفر» كانت كل مهمته هى التخطيط والإشراف على عملية شراء الأراضى من أهالى العريش أو أبناء رفح بحجة استواء الأرض فيما بين المدينتين، وبالذات فى منطقة أبو طويلة»، وبدعوى إقامة منطقة عسكرية محصنة طبيعياً فى هذه المنطقة وحاجة الجيش الإسرائيلى لإنشاء مطار حربى بها.

وتحت هذا الزعم: كلما تنوعت أساليب الإسرائيلىين لإجبار «البدو» أو إيرائهم على بيع أراضيههم، كلما أحس سعد الرطيل ورفاقه بأن مأساة فلسطين - يمكن أن تتكرر ثانياً فى سيناء، فراح يسعى لتوعية الأهالى لخطورة ما يقدمون عليه.

وبالطبع : لم يكن سعد وحده، كان هناك أيضًا كثيرين مثله ،
لكن ذكراته لن تنسى أبدًا واحدًا من أعيان «أبو طويلة» هو
الحاج سالم سليمان أبو طويلة، الذى نجح وقتها، فى أن
يحبط للإسرائيليين العديد من هذه الصفقات المشبوهة، فطاش
صوابهم ، وقتلوه !!

وحينما حاول شقيقه زايد سليمان أن يكمل ما بدأه شقيقه ،
قتلوه هو الآخر «!!!»

لم يكن - إذن - أمام سعد الرطيل، هو وبعض رفاقه إلا أن
يتحول إلى المقاومة المسلحة سرًا ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي
فى العريش، شنوا العديد من العمليات الفدائية ضد مواقع
العدو الإسرائيلي، وأماكن تجمعه، قبض عليه الإسرائيليون
مرتين، وأفرجوا عنه لفشلهم فى العثور على ما يدينه.

وفى المره الثالثة: قذفوا به فى السجن، وأذاقوه العذاب
لمدة ١٢ عامًا «!!!»

لماذا.!!

كان وقتها، قائدًا لمجموعة من خمسة أفراد، زحفت ليلاً،
وزرعت الألغام فى الطريق الذى تسلكه السيارات العسكرية
الإسرائيلية، وهى ذاهبة للتزود بالوقود.

ومن بعيد: رقص قلب سعد الرطيل، وزملاؤه، وهم يرقبون إحدى
هذه السيارات العسكرية وهى تنفجر بمن بها من القوات الإسرائيلية،
لتعلن لهم بأن هذه هى نهاية كل من يدنس ترابنا المقدس.

ولم تعترف إسرائيل وقتها، إلا بقتل خمسة جنود فقط، وبتر
ساق قائدهم وهو ضابط برتبة نقيب - وكسر عموده الفقرى!!
كان ذلك فى أحد أيام أكتوبر ١٩٧٥.

وبعدها: سار أحد أفراد هذه المجموعة إلى لبنان حيث
انضم إلى إحدى المنظمات الفلسطينية هناك وشارك معها فى
عدة عمليات فدائية ضد إسرائيل!

وفى إحدى هذه العمليات، أصيب الرجل، فوقع أسيراً فى
أيدي الصهاينة، وراحوا يتفننون فى تعذيبه، حتى خارت قواه،
واعترف لهم بكل شيء، كل شيء، حتى عملية «الألغام» التى
زرعها مع سعد الرطيل فى العريش!!

فى الثانية من صباح التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٧٦،
استيقظ سعد الرطيل من نومه مذعوراً على ركلات أحذية الصهاينة
فى ظهره، استيقظ على صراخ أطفاله وتحطيم أثاث منزله.
نسفوا المنزل، تركوا أسرته فى العراء، واقتادوه فى طابور طويل
من الجنود والسيارات المدرعة، ثم قذفوا به فى زنزانة موحشة
تحت الأرض فى مقر القيادة العسكرية الإسرائيلية بالعريش!
ولما وقعت عينه على الشخص الذى كان معهم فى عملية
زرع الألغام، أيقن سعد الرطيل على الفور بأن هذا الشخص هو
الذى اعترف عليه وعلى بقية زملائه!!

وحينما حاول نفس هذا الشخص أن يغالب آلامه ويفهم سعد الرطيل في وجود الإسرائيليين بأنه لا فائدة من الإنكار، ولا مفر من الاعتراف، ليرحمه ويرحم نفسه من جحيم العذاب المنتظر. حينما حاول ذلك: تدفقت كل صلابة الدنيا في عروق «الرطيل» وأنكر، حتى معرفته بذلك الشخص.

وعليه: انهالوا على سعد الرطيل ضرباً وركلاً، بعد أن جردوه من ملابسه وراحوا يتبادلون عليه الضرب، والصلب، والصعق بالكهرباء، إلى الحد الذي لم يعد في جسده موضعاً واحداً لم يسيل منه الدم!!

كل ذلك: دون أن يعترف بأى شيء، أى شيء!!

وبعدها، اقتادوه إلى سجن غزة المركزي، وقذفوا به في الزنزانة رقم (٢٤)، وقذفوا بشقيقه في الزنزانة رقم (١٨)، ثم اقتادوه من جديد إلى سلخانة التعذيب.

كانوا - مثلاً - يضعون رأسه في كيس بلاستيك، مغلف من الداخل بالشحم والقطران، فإذا ضاق نفسه، وأراد نسمة هواء، قذفوا رأسه بشدة إلى الحائط، وهو لا يرى شيئاً، فيتمزق الكيس ويسيل الدم من رأسه، ليختلط بالشحم!!

وكانوا أيضاً: يجبرونه على رفع كرسي، أو ترابيزة أو قطعة أثاث ثقيلة الوزن، ويظل رافعها إلى أعلى لمدة طويلة، حتى يسقط في غيبوبة من كثرة الإعياء!!

وكانوا أيضًا: يغرقونه فى براميل الماء البارد، ويسلطون عليه مرواح «وخراطيم» الهواء القارس، ثم يصلبونه بالأسلاك والجنازير على صليب من الحديد حتى انخلع كتفه الأيسر، وتقطعت شرايين اليدين.

كانوا - باختصار - يذيقونه العذاب، ألوان.

ولما لم يعترف بأى شيء، جربوا معه طريقة أخرى، جربوا أن يقدموا له السجائر، وأن يخصوه بالمشروبات، وأن يدسوا عليه أحد الأشخاص، يتظاهر بأنه مظلوم، وأنه لم يجد ما يرحمه من التعذيب سوى الاعتراف بتهمته، لكن سعد الرطيل لم يعترف - أيضًا - بشيء، طاش صواب الإسرائيليين أكثر، وحطموا أسنانه.

وفى تمثيلية محكمة: قدموه مع بقية رفاقه إلى المحكمة، التى قضت عليه بالسجن لمدة (٢٥) عامًا، وعلى شقيقه بستة أعوام.

وما بين سجن غزة، وسجن الرملة، وسجن صرفند، وسجن عسقلان، راحوا يتفننون فى تعذيبه كل يوم، مرة بالضرب والصلب، والصعق، ومرة أخرى بتشكيكه فى اهتمام حكومته المصرية بأبنائها السجناء فى إسرائيل.

والحقيقة هي: أن المخابرات الإسرائيلية هى التى كانت تعترض على كل عرض تقدمه الحكومة المصرية إلى إسرائيل للإفراج عن سعد الرطيل، حتى أن كثرة إلحاح الحكومة المصرية فى طلبه، أكدت اعتقاد الإسرائيليين بأن سعد الرطيل شخصية هامة لدى السلطات المصرية، فراحوا يتعمدون عدم الإفراج عنه والتمسك به للضرورة.

وفجأة: أفرجوا عنه..

فجأة، عاد سعد الرطيل إلى أهله وعشيرته فى العريش، بعد أن قضى ١٢ عامًا فى السجون الإسرائيلية!!
فما هو - إذن - سر هذا التحول المفاجئ!!؟

لماذا أفرج الإسرائيليون عن سعد حمدان الرطيل فى (٦) أغسطس ١٩٨٧، بعد أن كان من المقرر أن يقضى فى سجونهم (٢٥) عامًا من السجن والأشغال الشاقة؟!
هل حقًا تمت «مبادلتة» بمهرب الهيروين الإسرائيلي يوسف طحان؟!؟

سعد الرطيل يقول: «أنا فعلا سمعت عن الطحان، وأنا فى السجن الإسرائيلي، وسمعت أيضًا أن الإسرائيليين يحاولون مع مصر للإفراج عنه فى مقابل الإفراج عنى، وحينما فاتحنى الإسرائيليون فى ذلك، قلت لهم - وقتها - بأننى أرفض مبادلتى بمجرم ومهرب مخدرات - وقلت أيضًا، لتكن مبادلتى مع الجواسيس الصهاينة الأربعة الذين قبضت عليهم السلطات المصرية عام ١٩٨٦ مع السياح الفنلنديين!
وإذا كانت الحكومة المصرية قد بادلتنى فعلاً مع يوسف طحان، هذا وشأنها وحدها.

وإن كنت أراه خطأ كبيراً لا أستطيع أن أجزم بحدوثه»!!

ها هو سعد الرطيل - نفسه - لا يجزم بأن الإسرائيليين قد أفرجوا عنه مقابل الإفراج عن يوسف طحان، ولا يجزم أيضًا

بأن الحكومة المصرية، قد أفرجت «أصلاً» عن لطحان «!!»
فما هي ت إذن - الحقيقة ؟!

وما هو سر هذا «الغموض» الذى تفرضه الحكومة المصرية
حول حقيقة «مصير» يوسف طحان، دون غيره؟!

ما هو سر اهتمام إسرائيل - هكذا - بالإفراج عن يوسف
طحان، لدرجة مفاتحة «الرطيل» نفسه فى ذلك كما يقول؟!

ما سر اهتمام إسرائيل بالإفراج عن هذا المجرم «بالذات» رغم
أن السجون المصرية بها غيره من السجناء الإسرائيليين، سواء
لقيامهم بالتجسس على مصر، أو لاتهامهم بالسرقة، والاحتيال
على الباعة وأصحاب المحلات، أو لضبطهم يروجون الدولارات
«المزيفة»، أو لإدانتهم بتهرب المخدرات، وآخرهم ذلك المهرب
الإسرائيلى الذى قالت جريدة «الأخبار» فى ١٥ يناير ١٩٩٠م
بأن المستشار عبد اللطيف عبد الحق رئيس محكمة جنايات
السويس، قد حكم عليه «حضورياً» بالسجن، وبالأشغال الشاقة
لمدة عشر سنوات، لاتهامه بجلب (٨٠٠) جرام هيروين، و(١٥)
طربة حشيش إلى منطقة دهب.

وكذلك: الإسرائيليون بتراً براكي، وسير جافا، ورونى
أفراهام، ودونيم أشبيل الذى ضبطه المقدم سيد الظواهرى وهو
يقوم بترويج المخدرات على شاطئ دهب!!

صحيح أن إسرائيل تبذل الآن نفس الجهود التى سبق أن بذلتها
من أجل الإفراج عن يوسف طحان، لكنها هذه المرة من أجل

الإفراج عن المجرمين الإسرائيليين بدوى موسى جولاني ، ويعقوب مزراحي الذى وصفهما رئيس إدارة مكافحة المخدرات فى مصر - على صفحات الجرائد - بأنهما من أخطر مهربي المخدرات فى الشرق الأوسط، وأنهما هاربان من حكم سابق بالإعدام، لقيامهما بتهريب (١٨) طن حشيش وهيروين إلى مصر داخل مخابيء سرية على ظهر الباخرة «ريفى ستار» وعبر ميناء نويبع!! وبعد أن وقعا - أخيرا - فى أيدي السلطات المصرية قالت صحيفة «أخبار اليوم» فى ٢٦ أغسطس ١٩٨٩م بأن الشرطة الإسرائيلية طلبت من اللواء الدكتور محمد فتحى عيد، مدير إدارة مكافحة المخدرات فى مصر «استرداد ملف القضية لمحاكمتها فى إسرائيل»!!!

وأضافت «أخبار اليوم» بأن اللواء الدكتور «قام فعلا - بعرض الطلب الإسرائيلى على النائب العام لإبداء الرأى فيه»!!
أليس ذلك مضحكاً، ومبكيًا فى وقت واحد؟! ..

ألا يدفعنا ذلك للتساؤل عن سر اهتمام إسرائيل - هكذا - بالسعى الدائم للإفراج عن أسماء بعينها ممن يتم ضبطهم متلبسين بتهريب المخدرات إلى مصر؟!

دلونا - إذن - عن سر كل هذا الاهتمام الإسرائيلى، بالإفراج عن يوسف طحان على سبيل المثال؟!

دلونا على سر هذا الصمت المريب للسلطات المصرية حول حقيقة هذا «المجرم»، ومصيره؟؟؟!

هل لأنه - فعلا - مجرد، مهرب مخدرات؟! .

أم لأن يوسف طحان، الذى قالت جريدة «الأخبار» بأنه كان نائباً للحاكم العسكرى الإسرائيلى فى قطاع غزة، يمثل لإسرائيل أكثر من كونه مهرب مخدرات، وأن قيامه بتهريب الهيروين إلى مصر، لم يكن «مخطط شخصي»، أو بدافع الكسب المادي، كما ادعى أمام القاضى، ولهذا وقفت الحكومة الإسرائيلية خلفه، وعطلت إعدامه إلى الآن.

أقول: إذا كان يوسف طحان - كما قال للمحكمة - هو فعلا مجرد «عامل ألومنيوم» بسيط، ضبطه رجال الجمارك فى مطار القاهرة، وهو متلبس بتهريب الهيروين إلى مصر، للسبب الذى ادعاه أمام المحكمة، وهو سوء الحالة الاقتصادية فى إسرائيل، فلماذا إذن لم يتم إعدامه حتى الآن، وهو الذى صدر الحكم بإعدامه فى ٦ مارس ١٩٨٦ وتصدق عليه من محكمة النقض فى ٢٢ يناير ١٩٨٧ أى أصبح حكماً نهائياً واجب النفاذ منذ أكثر من عشر سنوات؟! .

كل الصحف «القومية» فى القاهرة، أرادت أن تدلل على «جديّة» الحكومة المصرية فى حماية الشعب من خطر المخدرات، ففاخرت بأن وزارة الداخلية، بدأت فعلا فى تطبيق عقوبة الإعدام على جالبى ومهربى المخدرات، بدليل أنها نفذت فى السادس من يوليو ١٩٨٩م «أول» حكم بالإعدام فى مهرب المخدرات الباكستاني "أنور حسين كاسر" خريج كلية الآداب بباكستان والبالغ من العمر ٢٧ عامًا، ونفذته أيضا - بعد

ذلك - فى اثنتين آخريين من «المصريين»!!!

ونفس الصحف قالت أيضا بأن الحكم بإعدام هذا المهرب
الباكستاني كان قد صدر فى ٢١ مارس ١٩٨٨م، أى "بعد" الحكم
بإعدام المهرب "الإسرائيلي" يوسف الطحان بعامين كاملين!!
وما دمنا نفاخر - هكذا - بجدية المواجئة.

وما دام الجرم واحد، والعقوبة واحدة، فلماذا - إذن - نفذنا
حكم الإعدام فى المجرم الباكستاني، ونفذناه أيضا، فى غيره
من المصريين، ولم ينفذ حتى الآن، فى المجرم الإسرائيلي
يوسف الطحان!!؟

هل «الكوسة» حتى، فى الإجرام!!؟

من حقنا أن نتساءل،

ومن واجب الحكومة أن تجيب.

من واجب الحكومة، أى حكومة تحترم شعبها، من واجبها
أن تجيب.

ومن حقها علينا أيضًا أن نحترم مبرراتها فى عدم إعدام
يوسف طحان، حتى لو اختلفنا مع هذه المبررات.

فهل ستصارعنا الحكومة بالحقيقة!!؟

أم ستظل على هذا الصمت المريب.

ومن قبل قلنا: فى الصمت الطويل، يزدهر الشك، وتنمو

الأقاويل!!